

Distr.: General
14 August 2019
Arabic
Original: Arabic/English/French

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت*
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٥/٧٣. وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، أرسل الأمين العام مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء والمراقب الدائم عن دولة فلسطين، موجهاً نظرهم إلى الأحكام ذات الصلة من القرارات ٩٢/٧٣ و ٩٣/٧٣ و ٩٤/٧٣ و ٩٥/٧٣، وملتصاً موافاته بحلول ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ بمعلومات عن أي إجراءات اتخذوها أو ينوون اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات. واستجابة للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ٩٢/٧٣، والفقرة ٤ من القرار ٩٣/٧٣، والفقرتين ٤١ و ٤٢ من القرار ٩٤/٧٣، والفقرة ٤ من القرار ٩٥/٧٣، تلقت الجمعية معلومات من أستراليا، وإسرائيل، وبلجيكا، وبولندا، وتركيا، ودولة فلسطين، والعراق، ونيوزيلندا، واليابان. وترد النصوص الكاملة للردود مستنسخة في هذا التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/150

120919 050919 19-13908 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٩٥/٧٣ بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.
- ٢ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء وإلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين، موجهاً نظرهم إلى الأحكام ذات الصلة من القرارات ٩٢/٧٣ و ٩٣/٧٣ و ٩٤/٧٣ و ٩٥/٧٣، وملتمساً موافاته بحلول ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ بمعلومات عن أي إجراءات اتخذوها أو ينوون اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

ما برحت أستراليا منذ أمد بعيد تدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بتقديم تمويل كل عام منذ عام ١٩٥١. وما اتفاقية التمويل المتعددة السنوات الحالية (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي أبرمتها الحكومة مع الأونروا بقيمة ٨٠ مليون دولار أسترالي إلا دليل عملي حقيقي على ما نقدمه من مساعدة للاجئين الفلسطينيين.

وإدراكاً من الحكومة الأسترالية للحالة المالية الحرجة للأونروا، قدمت، في آذار/مارس ٢٠١٨، موعد صرف مبلغ قدره ٥ ملايين دولار أسترالي كان مقرراً دفعه أصلاً في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وجاءت هذه المساهمة بالإضافة إلى الالتزام السنوي البالغ ٢٠ مليون دولار أسترالي المتعهد به للأونروا في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ودفعت أستراليا أيضاً مبلغاً تكملياً قدره ١,٥ مليون دولار أسترالي في حزيران/يونيه ٢٠١٨ لدعم نداء الطوارئ الذي أطلقته الأونروا من أجل الأراضي الفلسطينية.

وفي الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، قدمت أستراليا ما قدره ٤٣ مليون دولار أسترالي مساعدات للشعب الفلسطيني. وركز البرنامج على توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين من خلال الأونروا، فضلاً عن الأنشطة الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين المستضعفين.

بلجيكا

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٩]

تلتزم بلجيكا بإدامة دعمها المالي والمعنوي والسياسي والمؤسسي للأونروا في ما تقوم به من دور أساسي بوصفها جهة مقدمة للخدمات وفي حماية اللاجئين الفلسطينيين.

وفي غياب حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي - الإسرائيلي، تدرك بلجيكا أن ولاية الأونروا ما زالت بالغة الأهمية للاجئين. ودعم الأونروا ضروري لعدة أسباب:

- أولاً، دورها الإنساني في دعم أكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني، بما في ذلك في سياق الحرب في سورية. ولذلك، تشكل الأونروا عاملاً أساسياً لاستقرار الإقليمي؛
- وثانياً، دورها الرئيسي في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، الذي لا يتيح للاجئين أن يبقوا على قيد الحياة فحسب، بل أيضاً أن يمتدوا إلى المستقبل، كما يقلل من جاذبية الخطاب المتطرف والعنيف لهم. وما زالت بلجيكا تعتمد على الأونروا لتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
- وتعترف بلجيكا بأن الأونروا تمكنت، بفضل الإصلاحات التي أجرتها، من تخفيض عجزها المالي. وفي هذا الصدد، تؤيد بلجيكا موقف الاتحاد الأوروبي الذي أعرب عنه في المشاورات الأخيرة بشأن تمويل الأونروا، مع التركيز على العناصر الرئيسية التالية:
- ضرورة زيادة التبرعات وتوسيع عدد الجهات المانحة والبحث عن سبل التمويل الابتكارية لتمكين الوكالة من العمل في ظروف مقبولة وتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين بشكل أفضل؛
- ضرورة تحسين كفاءة الوكالة والتركيز على ولايتها الأساسية؛
- ضرورة التأزر مع جهات فاعلة أخرى وسائر وكالات الأمم المتحدة التي قد تضطلع بأنشطة لا تشكل جزءاً من مهامها الأساسية.

ومن أجل دعم ولاية الوكالة، جددت بلجيكا، في أوائل عام ٢٠١٨، تمويلها للميزانية البرنامجية الممتدة لفترة ثلاث سنوات بمبلغ قدره ١٨,٧٥ مليون يورو. وتم دفع الشريحة الثانية (٢٠١٩) على وجه السرعة لمساعدة الوكالة على التعامل مع مشكلة السيولة لديها.

وإضافة إلى ذلك، ستجدد بلجيكا أيضاً في عام ٢٠١٩ دعمها المقدم إلى برنامج "التعليم في حالات الطوارئ" بمبلغ قدره ٣٥٠.٠٠٠ يورو. وسيُقدّم أيضاً مبلغ مليون يورو لفائدة اللاجئين الفلسطينيين من سورية.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

يحرص العراق على دعم الموقف الدولي الداعم للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

يدرك العراق وبشكل واضح معاناة اللاجئين الفلسطينيين ولأكثر من ستة عقود جراء فقدانهم أراضيهم وديارهم وسبل عيشهم.

يشيد العراق باستمرار بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودورها الحيوي في تخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين في الوقت الذي تشهد فيه منطقة

الشرق الأوسط حالة من الصراع وعدم الاستقرار خاصة في ظل الوضع المالي الحرج الذي تمر به الوكالة والناجم عن نقص التمويل الهيكلي وتزايد الاحتياجات والنفقات.

يحث العراق المجتمع الدولي على زيادة تبرعاته لتمويل ميزانية الوكالة التي تعاني من نقص شديد من أجل ضمان استمرار تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩]

قررت إسرائيل أن تصوّت ضد هذه القرارات في ضوء ما اتسمت به من تسييس وانحياز إلى جانب واحد، على غرار ما فعلته مع قرارات مماثلة في الماضي.

وحسبما ذكر رئيس الوزراء نتنياهو في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨: ”الأونروا منظمة تديم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وهي تديم أيضاً الخطاب عن حق العودة، كما يسمى، من أجل القضاء على دولة إسرائيل؛ ولذلك يجب أن تزول الأونروا من العالم. فهذه وكالة تأسست قبل ٧٠ عاماً، من أجل اللاجئين الفلسطينيين فقط، في وقت كانت فيه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) تتعامل مع مشاكل اللاجئين على الصعيد العالمي. وهذا طبعاً ينشئ وضعاً فيه أحفاد للاجئين، الذين ليسوا بلاجئين ولكنهم يتلقون الرعاية من الأونروا، وبعد ٧٠ عاماً آخر سيكون لأحفاد اللاجئين هؤلاء أحفاد بدورهم، ولذلك لا بد من وقف هذه المهزلة“.

وعلاوة على ذلك، عرض رئيس الوزراء سبيل المضي قدماً، حيث قال إن ”الأموال المقدمة لدعم الأونروا ينبغي أن تحوّل تدريجياً إلى مفوضية اللاجئين، بمعايير واضحة لدعم لاجئين حقيقيين، وليس لاجئين وهميين كما يحدث اليوم في إطار الأونروا. وقد عرضتُ هذا الموقف على الولايات المتحدة. وهذه هي طريقة تخلص العالم من الأونروا والتعامل مع مشاكل اللاجئين الحقيقية، إلى الحد الذي يبقى فيه الأمر كذلك“.

وفي الوقت الذي تعمل فيه مفوضية اللاجئين لحل المشاكل عن طريق إعادة إلى الوطن أو إعادة الإدماج المحلي أو إعادة التوطين، لا تقدم الأونروا أي حلول من شأنها أن تخفف من حدة الوضع بالنسبة للفلسطينيين بخلاف إدانة محتتهم. فإن اعتماد الوكالة لخطاب ”اللاجئ“ الفلسطيني يرقى إلى حد تأييد حل واحد فقط، هو عودة ٥ ملايين فلسطيني إلى الأرض الإسرائيلية. وهذا ”الحل“ يعني نهاية الدولة اليهودية الواحدة الوحيدة، مما يتعارض مع قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) ومع حق إسرائيل في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي التأكيد على أن الرفض الفلسطيني والعربي لذلك القرار هو الذي دفعهم إلى شن حرب ضد اليهود في نهاية الانتداب البريطاني، وهي نفس حرب عام ١٩٤٨ التي تسببت في مشكلة اللاجئين في المقام الأول. ولو كان الفلسطينيون قبلوا حق اليهود في تقرير المصير، لما أصبح فلسطيني واحد لاجئاً.

والأونروا تحيد عن المعايير المحايدة الإنسانية الصرفة التي تلائم مؤسسات الأمم المتحدة، وهي تسيّس محنة المستفيدين منها لتستغل خدماتها الإنسانية الهامة في تعزيز المواقف الفلسطينية المتطرفة فيما يتعلق بالنزاع.

وعلاوة على ذلك، فإن النشاط المتحيز الأحادي الجانب في مجال الدعوة الذي تضطلع به الوكالة باسم الحملة السياسية الفلسطينية ضد إسرائيل واستمرارها دونما اكتراث في استخدام التمويل الإنساني لهذا الغرض، يشكل، إضافة إلى ذلك، خروجاً ذا دوافع سياسية عن دورها الأساسي بوصفها وكالة إغاثة وتشغيل. والأونروا، بما تضعه من تعريفات موسعة لتحديد من هو اللاجئ وتوسيع نطاق ولايتها القانونية لحماية اللاجئين ومناصرتهم، لا تفعل سوى تأكيد الادعاء بأنها جزء من المشكلة وليست الحل.

وعلاوة على ذلك، تستفيد الأونروا من محنة الأشخاص الذين تخدّمهم بتضخيم أعداد ما يسمى باللاجئين، مما يجعل حل المشكلة أصعب وأصعب مع مرور الوقت. ووفقاً لتعريف مصطلح “لاجئ” المنصوص عليه في “اتفاقية اللاجئين”، لم يكن أكثر اللاجئين التابعين للأونروا ليعترف بهم بهذه الصفة لأن أحد المعايير هو أن يكون ذلك الشخص “خارج بلد جنسيته”. إلا أن الكثير ممن يطلق عليهم “لاجئون فلسطينيون” لم يغادروا قط أرض فلسطين الانتدابية، ومن ثم لا يمكنهم أن يستوفوا الشروط كلاجئين، بل بالحري كأشخاص نازحين.

ويوضح خطاب “العودة” الكاذب الذي تساعد الأونروا على ترسيخه، جزئياً، سبب تفضيل السلطات في غزة استخدام مواردها المحدودة لبناء أنفاق بدلاً من المدارس والمستشفيات - فهم لا يعتبرون غزة وطنهم الحقيقي. وهو يوضح أيضاً السبب الذي يجعل الشباب يخاطرون بحياتهم في محاولات عنيفة لقطع وعبور جدار الفصل مع إسرائيل أثناء ما يسمى “مسيرة العودة”.

ويوجد أكثر من مليوني “لاجئ” تابع للأونروا استقروا بالفعل أو يحملون الجنسية في بلدان أخرى، حيث يعيشون بأمان. ووفقاً للقانون الدولي، فإنهم لا يستوفون الشروط الخاصة بصفة اللاجئ. وعلاوة على ذلك، لا تورث صفة اللاجئ تلقائياً إلا في الأونروا. وعلى الرغم من أن التوريث يحدث أيضاً في مفوضية اللاجئين، فإنه يجري على أساس كل حالة على حدة. وفي الأونروا، تورث الصفة تلقائياً، حتى في الحالات التي لا تستوفي المعايير الدولية الخاصة بصفة اللاجئ. ونتيجة لذلك، تنطبق صفة اللاجئ في الوقت الراهن على الجيل الرابع من الفلسطينيين، مما أدى إلى زيادة هائلة في عدد اللاجئين المسجلين، بحسب تقديرات الأونروا، من ٧٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٤٩ إلى أكثر من ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ لاجئ. ومن الممكن والمعقول على حد سواء أن تقدم الأونروا خدماتها للأجيال القادمة دون منحهم صفة اللاجئ. إلا أن هذا لم يحدث، لأنه سيضر بجدول الأعمال السياسي للوكالة. وتجدد الإشارة إلى أن النمو الهائل في عدد اللاجئين “المزيفين” يشكل أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية المستمرة للمنظمة. وينبغي التخلص إلى استنتاج واحد فقط، وهو أن النموذج الحالي للوكالة غير قابل للاستمرار.

وتقتصر ولاية الوكالة على توجيه برامج الإغاثة بالتعاون مع الحكومات المحلية من أجل “توفير خدمات الإغاثة والخدمات الإنسانية وخدمات التنمية البشرية والحماية... لمن يحق لهم التسجيل في نظام التسجيل الخاص بها و/أو الحصول على خدمات الوكالة”، والأونروا ليست مكلفة بالاعتراف باللاجئين، ولا بمنح صفة اللاجئ بموجب القانون الدولي. والادعاء بأن الأونروا تحدد ما إذا كان فلسطيني ما لاجئاً يخلط مسألة منح صفة اللاجئ بالتأهل للاستفادة من برامج المساعدة التي تقدمها الأونروا. ولئن جاز للأونروا أن تضع معاييرها الخاصة لتحديد من يتأهل للاستفادة من برامج المساعدة التي تقدمها، فإن هذا التأهيل لا يمنح صفة اللاجئ بموجب القانون الدولي.

ويتجاوز موظفو الأونروا في عملهم حدود ولايتهم بكثير ولديهم ميل مستمر بتكرار الخطاب الفلسطيني مع تشويه الحقائق وتجاهل إسرائيل. ومثال على ذلك البيانات والتغريدات العامة للوكالة التي تعفي حماس من تورطها في المواجهات العنيفة الجارية على امتداد جدار الفصل الأمني بين غزة وإسرائيل خلال السنة والنصف الماضية، أو تجاهل مسؤولية حماس عن الحالة الإنسانية المزرية في قطاع غزة. وهذه شهادة أخرى على جدول الأعمال المتحيز ضد إسرائيل الذي تروج له المنظمة.

وتنتظر إسرائيل أن تحترم الأونروا وموظفوها القيم العليا للأمم المتحدة التي يفترض بهم أن يمثلوها، مثل الحياد والنزاهة، والتي يتقاعس موظفو الأونروا عن التقيد بها المرة تلو الأخرى. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء التقارير الأخيرة، تدعو إسرائيل إلى إجراء تحقيقات شاملة وشفافة مع الأونروا بشأن سوء السلوك المزعوم، وإلى تعزيز الأخذ بمعايير صارمة للنزاهة والمساءلة.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠١٩]

يهدي الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام، ويتشرف بأن يبلغه، بالإشارة إلى مذكرته الشفوية المؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، بالإجراءات التالية التي اتخذتها حكومة اليابان لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٩٥/٧٣، فيما يتعلق بالأونروا.

المساهمات المالية

البيان	المبلغ (بـدولارات الولايات المتحدة)	تاريخ الصرف
معونة في شكل منحة عاجلة	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨ آذار/مارس
ميزانية تكميلية	٢٢ ٩٩٩ ٩٩٧	٢٥ آذار/مارس
مساهمة أساسية	١ ٨١٠ ١٤١	٢٢ نيسان/أبريل

المساهمة في توسيع/تنويع قاعدة الجهات المانحة

بادرت اليابان إلى عقد مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، وهي مبادرة إقليمية لمناقشة تقديم المساعدة لفلسطين بالاستفادة من موارد بلدان شرق آسيا ومن خبراتها في مجال التنمية الاقتصادية.

وسيعقد اجتماع كبار المسؤولين في تموز/يوليه في فلسطين. وفي هذا الاجتماع، من المقرر أن تُعقد جلسة إفرادية مكرسة للأونروا لكي تتمكن الأونروا من التواصل مع البلدان الآسيوية ومن زيادة توسيع/تنويع قاعدة الجهات المانحة لها.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٩]

تهدي البعثة الدائمة لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام، وتتشرف بأن تشير إلى رسالته المؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٩ المتعلقة بمسؤوليته عن تقديم التقارير بموجب الفقرة ٦ من القرار ٩٥/٧٣.

ويسر البعثة الدائمة لنيوزيلندا أن تبلغ الأمين العام أن نيوزيلندا ستقدم ثلاث مساهمات أساسية للأونروا قيمتها مليون دولار نيوزيلندي للأعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

بولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠١٩]

ما برحت بولندا على مدى سنوات تقدم الدعم للأونروا بصورة نشطة ومنظمة، وستواصل دعمها للاجئين الفلسطينيين من خلال تقديم تبرعات سنوية للوكالة. وفي عام ٢٠١٩ أيضاً، التزمت بولندا بمساهمة قدرها ٢ مليون زلوتي (حوالي ٥٣٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) للميزانية العامة للأونروا (جار حالياً تجهيز المبلغ).

ونحن نعرب عن تقديرنا الكبير لعمل الوكالة التي ما فتئت تقدم الدعم المتواصل للاجئين الفلسطينيين وتقدم لهم قدرًا من الكرامة والاستقرار والاعتماد على الذات لأكثر من ٦٠ عاماً حتى الآن.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١٩]

الأونروا جهة فاعلة ذات أهمية حيوية لاستمرار مقومات العيش لحوالي ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني. وهي رمز هام لتضامن المجتمع الدولي مع اللاجئين الفلسطينيين. وعمليات الوكالة وخدماتها ضرورية أيضاً للأمن القومي والرفاه في البلدان المضيفة، مما يجعلها عاملاً هاماً لتحقيق الاستقرار في المنطقة الهشة.

وكانت تركيا أحد الأعضاء المؤسسين للجنة الاستشارية في عام ١٩٤٩ وسعت جاهدة على مر السنين لتصبح شريكاً استراتيجياً للأونروا واللاجئين الفلسطينيين. ومنذ البداية، دعمت تركيا بقوة الوكالة وأنشطتها في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

وتولت تركيا رئاسة اللجنة الاستشارية للأونروا من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، فأضافت بعداً جديداً لعلاقتها مع الوكالة. وكان الهدف النهائي لتركيا، بوصفها رئيسة للجنة الاستشارية، هو مواصلة الدعوة القوية للأونروا. وإحدى الأولويات الأخرى كانت إنشاء صندوق الوقف تحت مظلة

منظمة التعاون الإسلامي، وأسفرت تلك الجهود عن نتيجة مرحب بها أياً ترحيب، وهي اعتماد النظام الأساسي لصندوق الوقف أثناء الاجتماع السادس والأربعين لوزراء الخارجية بمنظمة المؤتمر الإسلامي المعقود يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٩. ويؤمل أن يكون صندوق الوقف أداة مفيدة في توفير تمويل مستدام لعمليات الوكالة. وتعزم تركيا، من جانبها، المساهمة بمبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الصندوق.

ولطالما كانت الاستدامة المالية للوكالة أحد مجالات التركيز الرئيسية لتركيا كرئيس للفريق العامل المعني بتمويل الأونروا. وبالنظر إلى الصعوبات المالية الاستثنائية التي واجهتها الأونروا مؤخراً، واصلت تركيا بذل كل جهد ممكن لزيادة تعبئة المجتمع الدولي ليواصل تبرعاته للوكالة. وتعد التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٧ وثيقة الصلة بوصفها أهدافاً طويلة الأجل سعياً للتوصل إلى حل دائم للأزمة المالية للوكالة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت تركيا أيضاً، في سياق جهودها المبذولة لتنفيذ توصيات الأمين العام، إلى توسيع قاعدة المانحين للوكالة. وتمثلت إحدى النتائج الملموسة في هذا المجال في قيام أفغانستان بتخصيص مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم الأونروا. وتعهدت تركيا، من جانبها، بالمساهمة بمبلغ ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للأونروا لعام ٢٠١٩، وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان العمل جارياً لتحديد المساهمة العينية لتركيا.

واعتباراً من النصف الثاني من العام، سيشكل تمديد ولاية الوكالة دون أي تعديلات مسألة ذات أهمية قصوى. وتركيا مستعدة للعمل مع جميع الشركاء لتحقيق هذه الغاية.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠١٩]

ما زالت قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ضمن الأولويات الوطنية العليا لدولة فلسطين. وهي تشكل إحدى قضايا تحديد الوضع النهائي الأساسية التي يجب حلها حلاً عادلاً، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل تحقيق تسوية سلمية ودائمة لقضية فلسطين من جميع جوانبها.

فعلى مدى أكثر من سبعة عقود، استمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في إنكار وإعاقة أعمال حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وأهمها حقهم في العودة إلى ديارهم للعيش فيها بسلام وحقهم في الحصول على تعويض عادل، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. واحتفلت رسمياً بالذكرى الحادية والسبعين لنكبة الشعب الفلسطيني في عام ٢٠١٩ في وقت كان فيه مجتمع اللاجئين يواجه مخاوف كبيرة بسبب المحاولات المغرضة لتجاهل وضعهم وحقوقهم، وتزايد حالة الضعف وعدم الاستقرار بسبب الأزمات التي ضربت المنطقة والهشاشة المالية للوكالة.

وهذا الظلم الذي طال أمده أجبر اللاجئين الفلسطينيين، ومنهم أكثر من ٥,٤ ملايين لاجئ مسجل لدى الأونروا، على مواصلة العيش في المنفى حيث يعانون من الحرمان والمشقة والتهميش. وهم ما زالوا يعانون من أعمال العنف المتوالية والنزوح المتكرر والظروف الإنسانية المتدهورة في الأرض

الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة، فضلاً عن تأثير النزاع المدمر في الجمهورية العربية السورية، مع ما لذلك من تداعيات خطيرة على الأردن ولبنان ومجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في هذه البلدان المضيفة.

ونتيجة لعدم التوصل إلى حل عادل لمحتهم والمحاولات الرامية إلى تفويض ولاية الوكالة، أصبحت ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالأونروا - التي تشمل القرار ٩٢/٧٣ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، والقرار ٩٣/٧٣ بشأن النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأعمال القتال التالية، والقرار ٩٤/٧٣ بشأن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والقرار ٩٥/٧٣ بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها. ويظل من الضروري أن تؤكد الجمعية من جديد الحقوق والمبادئ الأساسية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن الإذن بتوفير المساعدات الإنسانية وخدمات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات في الأردن ولبنان وسورية والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع تجديد ولاية الوكالة لضمان رفاههم وحمايتهم وتمييزهم البشرية، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحتهم، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام العربية.

وإزاء الخلفية المشوبة بالتوترات الإقليمية وعدم الاستقرار وتزايد الاحتياجات الإنسانية، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ودعم ولاية الوكالة وقدرتها على تقديم المساعدة دون انقطاع في جميع ميادين العمليات، وضمان الحياة الكريمة لهم ولأسرهم. وثمة أهمية بالغة للمساعدة التي تقدمها الأونروا لحمايتهم وتحسين قدرتهم على التأقلم الاجتماعي، وهي ضرورية لاستقرار مجتمعات اللاجئين والبلدان المضيفة لها، وهو أمر ضروري بنفس القدر للحفاظ على احتمالات توطيد السلام وتعزيز فرص إعماله.

وقد اضطلعت الوكالة بدور لا غنى عنه، منذ بدء عملياتها في عام ١٩٥٠، حيث وفرت للاجئين الفلسطينيين خدمات التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية والمساعدة الطارئة اللازمة لإنقاذ الأرواح، مما خفف من معاناتهم، وعزز قدرتهم على التكيف. ويحظى أيضاً دور الوكالة في تحقيق الاستقرار في المنطقة باعتراف المجتمع الدولي على نطاق واسع. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تُدعم هذه الأدوار الأساسية وأن تستمر خلال الفترة الحرجة الراهنة وحتى يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو أمر ما زال أساسياً لبلوغ حل عادل لقضية فلسطين برمتها وتوطيد السلام الدائم بين فلسطين وإسرائيل.

وساهمت الوكالة بشكل كبير، إلى جانب ما تقدمه من مساعدات إنسانية ومساعدة طارئة، في التنمية البشرية للاجئين، مما يضمن قدرتهم على أن يكونوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل والبلدان المضيفة لهم. وشملت الخدمات الرئيسية توفير التدريب المهني، والرياضة، والترفيه، والتمويل البالغ الصغر، وبناء القدرات في مجال المشاريع البالغة الصغر، لا سيما للشباب والنساء، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتقديم الدعم والمشورة في المجال النفسي - الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، تأمل دولة فلسطين أن تمكن الوكالة من مواصلة برنامج الصحة العقلية التابع لها في قطاع غزة. واتسم البرنامج بأهمية بالغة لمساعدة الكثيرين الذين استنفدت قدراتهم على التأقلم من جراء عدم إنسانية الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ ١٢ عاماً، الذي ضاعف من تأثير الاحتلال، وفرض على السكان حالة لا تنتهي من تدهور الأوضاع الإنسانية والعنف المتكرر والمصاعب الاقتصادية والعزلة الشديدة، مما تسبب في عواقب نفسية واجتماعية واسعة تتطلب التخفيف العاجل.

ولذلك تظل معالجة أزمة التمويل المتكررة للوكالة مسألة ملحة. ويلزم توفير التمويل العاجل لمعالجة العجز الهائل الذي تعانيه الوكالة، وكذلك توفير المزيد من الدعم الكافي المستدام الذي يمكن التنبؤ به للولاية المنوطة بالوكالة، من أجل ضمان استمرارية برامجها في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والطوارئ. وأي وقف أو تعليق للمساعدة ستترتب عليه آثار مدمرة وبعيدة المدى من شأنها أن تُضعف حالة اللاجئين الفلسطينيين وتقوض استقرار البلدان المضيفة لهم، على حد سواء، ويجب تفاديه. وفي هذا الصدد، تعرب دولة فلسطين عن خالص امتنانها لجميع الدول والمنظمات والمؤسسات التي قدمت الدعم السخي للوكالة، مالياً وسياسياً على حد سواء، حسبما تجسد مؤخراً في المؤتمر السنوي لإعلان التبرعات المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه في نيويورك. وأشادت الوفود بالإجماع بفعالية البرامج الإنسانية للوكالة، ودورها في الحفاظ على حقوق وكرامة اللاجئين الفلسطينيين، والتزام وجهود موظفيها في مجال التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في مجال التعليم، مما يتيح الفرصة والأمل لأكثر من نصف مليون طفل مسجل حالياً في مدارس الأونروا.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يشار إلى أن الأونروا تمكنت، بالرغم من النقص الهائل والمفاجئ في التبرعات خلال عام ٢٠١٨، من معالجة القصور ومواصلة عملياتها دون انقطاع. وهذا دليل على دعم المجتمع الدولي القوي لولاية الوكالة وعلى ما يمكن تحقيقه عند التمسك بالمسؤولية الجماعية والوفاء بها. وهو شهادة أيضاً على الإدارة القوية للوكالة وتأثير ما اتخذته من تدابير لتحسين الكفاءة من حيث التكلفة.

والوقائع السائدة في الوقت الراهن تجعل مهمة الوكالة الإنسانية والإنمائية المختلطة أكثر ضرورة من أي وقت مضى، مما يجعل الدعم السياسي والمالي الذي يقدمه المجتمع الدولي للوكالة ضرورياً لضمان استمرارية العمليات في جميع ميادين العمليات، بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٩٢/٧٣ و ٩٣/٧٣ و ٩٤/٧٣ و ٩٥/٧٣.

وفي هذا الصدد، يساور الحكومة الفلسطينية بالغ القلق إزاء البيانات التي أدلى بها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ مسؤولون إسرائيليون، تهدد وجود الوكالة وعملياتها في القدس الشرقية المحتلة، وهي تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات لحماية ولاية الوكالة وعملياتها، فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالحصانة والحماية التي يجب أن تمنح إلى الأمم المتحدة.

وما زالت حكومة فلسطين ملتزمة بتقديم كل ما يلزم من تسهيلات ودعم للأونروا لتمكينها من تنفيذ ولايتها، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) وجميع القرارات اللاحقة. والحكومة حريصة على مواصلة المشاورات المنتظمة مع المفوض العام للأونروا بهدف معالجة الشواغل والتحديات التنفيذية التي تواجه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين والوكالة، على السواء، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وضمان التنسيق المناسب مع مديري العمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأيضاً، تقف بعثة المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة تعاونها المستمر مع مكتب ممثل الأونروا في نيويورك بشأن جميع هذه المسائل الهامة، للدعوة إلى سنّ التشريعات اللازمة في الجمعية العامة لمعالجة الاحتياجات والتحديات التي تواجهها الوكالة في تنفيذ ولايتها، وكفالة تقديم الدعم اللازم، بسبل من بينها التوعية، لمعالجة أزماتها المالية غير المسبوق.

وإضافة إلى ذلك، تواصل إدارة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الجهات المانحة والبلدان المضيفة والأعضاء والمراقبون في اللجنة الاستشارية، بغية إدامة الدعم القوي الدولي والإقليمي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولولاية الوكالة وعملياتها. وهي مسؤولة عن التنسيق مع البلدان المضيفة لكفالة وحدة المواقف بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، ودعم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

وفي هذا الصدد، تواصل دولة فلسطين نداءاتها في الأمم المتحدة لدعم الأونروا، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، وكذلك في مختلف المنابر والمحافل الدولية، بما في ذلك في إطار المجموعة العربية، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، مؤكدة على أهمية هذا الدعم المتعدد الأطراف. وشاركت فلسطين أيضاً مشاركة فعالة في اجتماعات دولية وإقليمية متعاقبة لحشد الدعم للأونروا، بما في ذلك، مؤخراً، في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في مكة في أيار/مايو ٢٠١٩، وقمة جامعة الدول العربية في تونس في آذار/مارس ٢٠١٩، وقمة الاتحاد الأوروبي - جامعة الدول العربية في شرم الشيخ، مصر، في شباط/فبراير ٢٠١٩.

وعلاوة على ذلك، تواصل دولة فلسطين بذل الجهود مع الشركاء المعنيين لمتابعة تقرير الأمين العام بشأن عمليات الأونروا (A/71/849) وما ورد فيه من توصيات من أجل تأمين المزيد من التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ به للوكالة، حسبما دعت إليه الجمعية العامة. وقد تعاونت فلسطين مع الأونروا وجميع الدول الأعضاء المعنية للدعوة وتعبئة الجهود بشأن التوصيات القابلة للتنفيذ.

وفي هذا الصدد، شاركت فلسطين بنشاط في العمل مع منظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء، بما في ذلك خلال الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية بالمنظمة، الذي عقد في أبو ظبي في آذار/مارس ٢٠١٩، من أجل اعتماد مقرر لإنشاء صندوق وقف للتنمية لدعم اللاجئين الفلسطينيين، تكون فيه الأونروا الشريك المنفذ. ونحن نرحب بالمقرر الهام المتخذ في هذا الصدد وننتقل إلى تنفيذه بواسطة البنك الإسلامي للتنمية، ونحث بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي على تقديم دعمها السخي.

وستواصل دولة فلسطين جميع جهودها لمساعدة الأونروا على معالجة النقص في التمويل وتنفيذ الولاية المنوطة بها. إلا أنه من الأهمية بمكان أن يُكرّر التأكيد على أن الحل الدائم الوحيد لقضية اللاجئين الفلسطينيين حل سياسي، الذي يمكن بموجبه ضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وإلى أن يتحقق هذا الحل العادل، ستظل لجنة اللاجئين الفلسطينيين، للأسف، تطالب بالاهتمام والتعاطف الدوليين. ومن ثم، فإن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً في إطار بند جدول أعمالها المتعلق بالأونروا ما زالت وجيهة، ويجب النظر فيها مرة أخرى ودعمها بقوة خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية. ويجب السعي فعلياً لتنفيذها بوصفها عاملاً مساهماً في رفاه اللاجئين الفلسطينيين وتنميتهم وحمايتهم، وعاملاً مساهماً في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وعاملاً مساهماً في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم فيما يتعلق بقضية فلسطين، وهو أمر حيوي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وفقاً لتوافق الآراء الدولي الطويل الأمد.
